جامعة عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة

السنة الجامعية: 2026-2025 السداسي 1

اسم المادة: نظرية المحاسبة

الدرس 8: موقع النظام المحاسبي المالي من نظرية المحاسبة

الأساتذة المسؤولون			
الاسم واللقب	الرتبة	الكلية	البريد الإلكتروني
ضافري ريمة	MCB	العلوم الاقتصادية	dafri.r@centre-univ-mila.dz

الطلبة المعنيين			
الكلية	القسم	السنة	التخصص
العلوم اقتصادية	العلوم المالية والمحاسبة	الثالثة	محاسبة ومالية

مقدمة

يمثل النظام المحاسبي المالي هو تجسيدا قانونيا للإطار المفاهيمي (Conceptual Framework) المستمد من المعايير الدولية (IAS/IFRS)، ويهدف هذا الدرس إلى تفكيك هذه العلاقة.

أولا: التحول الجذري في الفلسفة المحاسبية

لم يكن الانتقال من PCN إلى SCF سنة 2010 مجرد تغيير في أرقام الحسابات، بل كان انتقالاً من "نموذج" نظري إلى آخر:

- **النموذج السابق :(PCN 1975)** كان يستند إلى **"النظرية القانونية والجبائية** (Patrimonial Approach) "المحاسبة كانت أداة للإثبات القانوني وحساب الضريبة، متأثرة بالمدرسة القارية (الفرنسية القديمة).
- **النموذج الحالي :(SCF 07-11)** يستند إلى **"النظرية الاقتصادية والمالية** (Economic Approach) "المحاسبة هنا أداة لتقديم معلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية، متأثرة بالمدرسة الأنجلوسكسونية.

فالنظام المحاسبي المالي SCF تبنى فكرة "غالبية الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني (Substance over Form)"، وهي ركيزة أساسية في النظرية المحاسبية الحديثة.

ثانيا: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وعلاقته بنظرية المحاسبة

يتضمن النظام المحاسبي المالي SCF إطارًا تصوريًا يهدف إلى عرض مدونة الحسابات وإعداد الكشوف المالية على أساس الفرضيات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويحدد هذا الإطار المفاهيم المحاسبية للأصول والخصوم والمنتجات والأعباء، وكيفية قياسها وعرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية، كما يهدف مجال تطبيقه إلى أن يكون دليلًا لبناء المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك معاملات غير معالجة بموجب معيار محاسبي، وأداة لإبرام الاتفاقيات المحاسبية.

أغراض الإطار التصوري لـSCF

يسعى الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- **مساعدة الهيئة الوطنية المسؤولة على وضع المعايير المحاسبية الوطنية** في إعداد وإصدار المعايير المحاسبية واختيار المعالجات المحاسبية الرئيسية والبديلة.
- **مساعدة إدارات الشركات والمحاسبين المهنيين ومحافظي الحسابات وغيرهم** على تحديد واختيار المعالجة المحاسبية السليمة للحالات التي لم تصدر بشأنها معايير محاسبية.
- **زيادة فهم المستخدمين الوطنيين والدوليين** للأهداف والوظائف الأساسية للتقارير المالية حسب SCF وفهم حدودها ونطاق استخدامها.

وظائف التقارير المالية وطبيعة المعلومات

يتوقف إيضاح الأهداف والوظائف الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات على المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون، وبالتالي يحدد الإطار التصوري أيضًا تلك الاحتياجات بصورة عامة، كما أن الغرض من بيان حدود ونطاق استخدام التقارير المالية هو تحديد الوظائف التي يتعذر على التقارير المالية بصورة عامة تأديتها، لأسباب التناقض بين الوظائف الرئيسة للتقارير المالية والوظائف الأخرى المراد لها أن تؤديها، في ظل قصور المحاسبة المالية عن تلبية جميع مطالبات المستخدمين في وقت واحد.

وتطرح نظرية المحاسبة السؤال: من هو مستخدم المعلومات؟ وفي النظرية التقليدية فإن الدولة (الضرائب) والإدارة هم المستخدمون الرئيسيون، أما في النظام المحاسبي المالي، نظرياً، فإنهم المستثمرون (الحاليون والمحتملون) والمقرضون، حيث أن الSCF جاء بفكرة أن الهدف هو" توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية."، لكن، واقعيا، وفي الاقتصاد الجزائري، ما زالت الإدارة الجبائية هي المستفيد الأول، مما يخلق فجوة بين "النص النظري للنظام" و"التطبيق العملي."

أهداف الإطار التصوري لـ SCF في الجزائر

- **تطوير المعايير المحاسبية الوطنية** وتقديم تفسيرات منطقية بيان شرحها ونطاقها.
- **المساهمة بشكل كبير في تحضير الكشوف المالية** وفق المعايير المحاسبية وتحديد أهداف ووظائف المعلومة المتضمنة فيها.
- **التوافق مع المعايير الدولية** حيث تبنى النظام المحاسبي المالي نفس الإطار التصوري للمعايير الدولية للتقرير المالي.

طبيعة الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

رغم أهمية الإطار التصوري، لم يُعتبر النظام المحاسبي المالي الإطار التصوري معيارًا محاسبيًا بحد ذاته، وعليه فإنه لا يقرر كيفيات القياس أو الإفصاح المحاسبي عن أي أمر وإنما هو إطار عام، ويُلاحظ من مناقشة الإطار الصوري للنظام المحاسبي المالي أنه تبنى نفس الإطار التصوري للمعايير الدولية للتقرير الماليIFRS ، مما يضمن توافقًا ضمنيًا مع المرجعية الدولية.

ثالثا: الفروض والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

1. الفروض المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

لم يترك النظام المحاسبي المالي الفروض ضمنية، بل نص عليها صراحة، وهي من صميم النظرية المحاسبية:

- **فرض استمرارية الاستغلال (Going Concern):** القوائم المالية تعد على أساس أن المؤسسة مستمرة في المستقبل المنظور (إذا غاب هذا الفرض، نلجأ لقيم التصفية).
- **فرض أساس الاستحقاق (Accrual Basis):** تسجيل العمليات عند حدوثها لا عند دفعها/قبضها، وهو الفرض الذي يجعل القوائم المالية تعبر عن الأداء الاقتصادي وليس فقط التدفق النقدي.

2. المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

كرس النظام المحاسبي المالي المبادئ المتعارف عليها نظرياً:

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** كأصل عام للقياس (مع استثناءات).
- **مبدأ الحيطة والحذر:** عدم تضخيم الأصول والأرباح.
- **مبدأ استقلالية الدورات:** كل سنة تحمل بما يخصها.
- **مبدأ ثبات الطرق:** للمقارنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام المحاسبي المالي ورغم تبنيه لمبادئ IFRS، إلا أنه في التطبيق العملي ما زال يغلب "التكلفة التاريخية" بشكل كبير مقارنة بـ "القيمة العادلة" نظراً لضعف السوق المالي في الجزائر.

ثالثا: القياس المحاسبي في النظام المحاسبي المالي

المبدأ الذي يقر به النظام المحاسبي المالي في تقييم عناصر القوائم المالية هو التكلفة التاريخية، حيث أن المبدأ الأساسي الذي تقيم به عناصر الأصول والخصوم في المحاسبة كقاعدة عامة هو مبدأ التكلفة التاريخية coût historique، لكن في حالة توفر شروط معينة يمكن استعمال طرق أخرى كالتالي:

- **التكلفة الجارية (coût actuel):** تُعرَّف بأنها: "المبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي كانت ستدفع لحيازة أصل مشابه أو معادل للأصل الحالي، وتظهر الخصوم بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يتطلب الأمر سدادها فيما لو تم الوفاء بالتعهد حاليًا".
- **القيمة القابلة للتحصيل (valeur de réalisation):** تُعرَّف بأنها: "المبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن تحصيلها حاليًا من بيع أصل خلال عملية تصفية المؤسسة، وتظهر الخصوم بالقيم المستحقة الأداء وتمثل المبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها للوفاء بالمطلوبات تبعًا لمجريات العمل العادية."
- **القيمة الحالية (valeur actualisée):** "تظهر الأصول بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية، وتظهر الخصوم بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة للوفاء بالإلتزامات".

رابعا: الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي

يفرض النظام المحاسبي المالي SCF على الشركات التي تقع ضمن مجال تطبيقه أن تقوم تحت إشراف المسؤولين بإعداد القوائم المالية سنوياً وإصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر من اختتام السنة المالية وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية، وتعرض القوائم المالية بالعملة الوطنية بشكل يسمح بإجراء مقارنات مع السنة السابقة ما لم تكن هناك معلومات أخرى تبرر عدم نشرها بالتوازي مع القوائم المالية الأخرى.

وقد اعتمد SCF على نفس القوائم المالية التي نص عليها كل من معيار المحاسبة الدولي 01 IAS والمعيار الدولي للإبلاغ المالي 01 IFRSحول التطبيق لأول مرة، كالتالي: الميزانية (قائمة المركز المالي) un bilan، حساب النتائج (قائمة الدخل) un compte de

résultat، جدول سيولة الخزينة un tableau des flux de trésorerie، جدول تغير الأموال الخاصة un état de variation des capitaux propre، وملحق une annexe.

تتكون القوائم المالية من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إقفال الحسابات، وذلك لتوضيح وضعيتها المالية من خلال الميزانية، وأدائها الاستثماري والمالي والتشغيلي من خلال حساب النتائج، وأدائها النقدي من خلال تغيرات وضعية الخزينة في جدول تدفقات الخزينة، والمعلومات من خلال الملحق، ونظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية ومدى امتثالها لمتطلبات المهنية المعتمدة في المحاسبة.

وعليه، فعند تقديم القوائم المالية يجب أن تتسم بالشفافية بحيث تعكس صورة مالية محاسبية كاملة تسمح بتغطية احتياجات المستخدمين، حتى تتحقق أهداف إعداد القوائم المالية وهي: (1) توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية التي تهمّهم في مجال الاستثمار أو التمويل أو الرقابة. (2) توفير المعلومات اللازمة لحساب الضريبة على أرباح الشركات. (3) توفير المعلومات الدائمة لمستخدمي القوائم المالية من خلال الإفصاح عن المعلومات التي تهمهم، مع مراعاة مستوى استيعابهم ومعرفتهم بالبيانات المحاسبية وطريقة عرضها.

ويشترط في القوائم المالية أن تُعد طبقاً لمبدأ الاستمرارية أو الدوام، بحيث يتم إعدادها على فرض أن نشاط المؤسسة سيستمر في المستقبل المنظور، مع توضيح السياسات المحاسبية المعتمدة، ومدى الالتزام بالحدود والقوانين واللوائح المنظمة.

خامسا: صعوبات وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

من أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر حاليًا ما يلي:

- ربط SCF بالنظام القانوني لما يتجر عنه بطء التحديثات المحاسبية وتعيين المعاملات والإجراءات المحاسبية نتيجة الفترات الطويلة التي تتطلبها الإجراءات القانونية.
- غياب سوق للمال النشط، والذي يعتبر أهم عائق يواجه تطبيق SCF و IFRS في الجزائر نتيجة غياب المنافسة الناجمة وتعويم الأسعار في كثير من الأحيان.
- رغم أن الظروف المالية والاقتصادية في الجزائر ما زالت حسب رأي الكثيرين لا ترقى إلى مستوى تطبيقات المحاسبة الدولية، إلا أن عدم فعالية المنظمات المهنية المحاسبية التي كان يجب عليها أن تلعب دورًا أكبر في إعداد SCF ورسلكة المحاسبين الجزائريين، وفي هذا الإطار يعكس الشكل أسفله التغيرات الحاصلة في هياكل المهنة المحاسبية ضمن برامج إصلاح مهنة المحاسبة والانتقال الفعلي إلى تطبيق SCF و IFRS في الجزائر.
- التقارب ما بين النظام المحاسبي والنظام الضريبي في مجال الاعتراف بالأصول والخصوم والمخصصات المؤجلة وطرق الاهتلاك والتقييم المحاسبي لمختلف البنود، وهو ما يتطلب إصلاح النظام الضريبي.
- تطوير نظام المعلومات الإداري والمحاسبي والمراقبة المستمرة للتأكد من كفاءة نظام المعلومات، حيث نص المرسوم التنفيذي رقم 09–110 الصادر في 2009/04/07 في إطار تطبيق النظام المحاسبي المالي على شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي ضمن ثلاثة محاور أساسية، وهي: الإجراءات المحاسبية والإدارية لاستخدام المحاسبة الإلكترونية، والمطابقة الواجب توافرها بتركيبات المحاسبة، ونظام الرقابة الداخلية.